مخاض كتابة الدستور العـــراقي

علي الدباغ

نحسب ان كتابة الدستور المقترح في العراق ستعطي العراقيين شعوراً قوياً بالانتماء الى الوطن وبلد ونظام سياسي يصنعونه هم بأنفسهم، وتخلق عندهم تفاعلا مع المستقبل بعد عقود من إقصائهم عن المشاركة في صنع أو حتى المشاركة في صياغة الوضع السياسي لبلدهم ومستقبل حياتهم، بل كان السائد هو حكم الفرد بنظام شمولي مركزي إلى اقصى حدوده، ما أدخل العراق في حروب عديدة أحرقت البلد ودمرت الانسان العراقي وانتماءه وتفاعله مع نظام قمعي دموي، مارس قتلاً منظما لشعبه لم يشهده تاريخ العراق المملوء برائحة الدم أصلا.

لا شك في أن مخاض كتابة مسودة الدستور يمثل تحديا واضحاً بين ارادة الاغلبية التي طحنها موت جماعي وإبادة بالجملة، وموت بالغازات السامة، و مجموعة كانت تمتلك مفاتيح الامر وزمام السلطة وفقدتها بين ليلة وضحاها، على صوت أزيز الدبابات الغازية التي هربت أمامها، وتوارت في حفر وملاجئ وبلدان مجاورة، وعادت تجرب حظها ثانية في أن تتوفر لها الفرصة لتنقض على السلطة، بذات الاساليب التي مارستها من قتل جماعي، لكن هذه المرة بآليات ووسائل مختلفة.

ولكن صراع الإرادات هذا لن ينتهي بكتابة الدستور والتصويت عليه، بل سيستمر فترة ليست قصيرة بالتأكيد تطول وتقصر اعتمادا على اقتناع هذه المجموعة الاخيرة بأن هناك حقيقة وواقعا على الارض قد بدأ فعله، وأن الزمن قد دار، وان هناك تاريخاً جديداً سيكتب لهذا البلد، ولن تكون هناك فرصة لان يعود الزمن الى الوراء . هذا الفهم وهذا الواقع لا بد للاخوة الجدد من السنة العرب الذين انضموا الينا في كتابة الدستور من أن يقبلوه برضا وطيب خاطر، ورغبة في أن يتشارك الجميع في بناء البيت العراقي الذي يحوينا جميعاً ، ونعيش تحت سقفه بالتساوي، وأن يأخذ الجميع فرصتهم المتكافئة لان يديروا هذا البلد عبر صندوق الاقتراع وليس عبر الانقلاب العسكري. لا بد من أن يفهم الجميع انه لا احد يقرر عن الآخرين بأنه يمنح حقاً أو يمنع حقاً فهذا العهد مضى وانتهى، ولا يمكن أن يرضى الآخرون بأن يتسلط عليهم من جديد شخص أو مجموعة حتى لو صبغت الارض بلون الدم.

والثانية هي أنه لا يزايد أحد بأنه يريد أن يحفظ العراق ويحتكر ويدعي بأنه هو حامي وحدة العراق ، لان ذلك يشكل جرحاً لمشاعر الآخرين الذين قدموا دماء بلا مقابل لوحدة هذا العراق، ويشهد تاريخ العراق الحديث فضلا عن القديم امثلة يعرفها الجميع لا مجال لذكرها هنا.

والثالثة، إن شكل النظام القادم وتوزيع السلطة فيه ينطلقان من ثابتة أرى من الضروري توضيحها، وهي أن تركيز السلطة والثروة بيد حكومة مركزية قوية سيفتح شهية بعض من الذين يتربصون الفرص لان يقفزوا على العاصمة ويستولوا على مقاليد الامر ويرجعوا العراق الى عهود الحجاج وصدام حسين، لذلك فكرنا أن نجزئ السلطة ونوزعها، وإني أرى أن من الضروري هنا اختصارهما بأمرين مهمين:

الأول: أن لا نعطي فرصة لانقلاب ناجح، لان المركز لا يحتكر كل مفاتيح القوة والثروة، وبالتالي سيرجع ذلك الانقلاب حسيراً خاسئاً خالي الوفاض .

الثاني: سيتمكن العدد الاكبر من العراقيين من المشاركة في إدارة مناطقهم وأقاليمهم عبر نظام لا مركزي، يوفر قاعدة مشاركة، وليس قمة سلطة، وأحسب ان الرفض المتوالي للمشاركة في العملية السياسية لن يحصد ثمراً ، بل سيخلق شعوراً عاما بدأ يتنامى، مفاده ان الغالبية المسحوقة لا يمكن ان تبقى تحت رحمة مجموعة صغيرة ، تريد ان توقف عجلة الزمن. وبالتالي فإن وحدة العراق ستكون في الميزان بحسب هذه المزايدة الكاذبة على حفظ وحدة العراق.

إن كتابة مسودة الدستور وإقراره سيكونان محطة سيذكرها التاريخ ، وسيذكر قوة وتصميم وعزم مجموعة شجاعة تريد أن تصمم قانوناً أعلى، يمثل أرفع عقد ينظم حياة العراقيين في الرغبة تجاه بلد آمن ومسالم ، يريد أن يحيا ويدع الآخرين يشاركونه نعمة الامن والأمان والسلام.

> مامن مستبد سياسي الا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها اللّه ، أو تعطيه مقاما ذا علاقة باللّه ....
>
> عبد الرحمن الكواكبي (طبائع الاستبداد) .

الدستـــور استحقـاق وطنـي أم انتخابـي ؟

محمد ناجي

الشارع العراقي بمختلف مستوياته ، يضج هذه الايام بالحركة ، للاجابة على هذا السؤال الذي سيضع العراق والعراقيين على مفترق طرق ، كما يجمع كل المتابعين والمهتمين بالوضع في العراق .

وللأسف ، يبدو ان التعامل مع هذا الاستحقاق لن يكون استثناء من النمط السائد في الساحة العراقية ، حيث الفوضى وتغليب المصالح الشخصية والفئوية الضيقة وقصر النظر السياسي ، على حساب مصالح الشعب والوطن ومستقبله ، بل وجوده . وسط هذا الضجيج والتصريحات التي تتطاير فوق رؤوسنا ، نشرت صحيفة (الصباح) بتاريخ ٢٦ تموز ما سمته (مسودة الدستور المطروح للمناقشة في هيئة كتابة الدستور) ، وهذه صياغة غير دقيقة لعنوان المسودة ، توحي للقارىء بأنها المسودة التي اعتمدتها لجنة كتابة الدستور للنقاش ، ولكن واقع الحال يشير الى انها لمجموعة دينية اسلامية سربتها للصحافة كبالون اختبار ، بدليل ان اللجنة لم تطرح حتى الآن أية مسودة ، فالنقاشات لا تزال جارية بعيدا عن هذه المسودة ، اضافة الى ان صحيفة (المدى) وفي العدد ٤٢٦ بتاريخ ٣٠ حزيران نشرت مسودة للباب الثاني المتعلق بالحقوق الاساسية والحريات العامة ، وهي تختلف في الصياغة وعدد موادها (٢٣) عن مسودة صحيفة الصباح والباب الثاني فيها الذي احتوى على (١٩) مادة فقط . اضافة الى ان صحيفة (الاتحاد) الصادرة بتاريخ ٢٨ تموز نشرت مسودة أخرى للدستور المقترح تختلف عن صيغة الصباح .

لقد تركزت كل الملاحظات تقريبا على المسودة المنشورة في صحيفة الصباح ، لأنها أكدت كل المخاوف والتحذيرات من التعامل مع الدستور كأستحقاق انتخابي ، وبالتالي فرض رؤية لطرف وطائفة محددة ، وهو القوى الدينية الاسلامية الشيعية التي لديها الأغلبية ، حالياً ، في الجمعية الوطنية ، على وثيقة تمثل عقدا اجتماعيا بين ابناء الوطن الواحد ، يتم فيها الاتفاق على شكل الدولة ونظامها السياسي ، وتحديد علاقة مؤسسات الدولة بالمواطن ، وعلاقة مكونات الشعب مع بعضها ، وهذا يستوجب اعتماد التوافق ورؤية وطنية عراقية مستقبلية ، تبتعد عن نتيجة انتخابات ٣٠ كانون الثاني الماضي . فالانتخابات ونتائجها لهما علاقة بتشكيل الحكومة وليس الدستور ، والطريف ان العكس ، وبنسبة كبيرة ، هو الذي يراد تثبيته في هذه المسودة ! وقد وجدت من المناسب تسجيل الملاحظات الاتية على هذه المسودة ، بعضها يتعلق بشكلها والآخر بجوهرها المفخخ !

١- تبدأ المسودة بعبارة (بسم الله الرحمن الرحيم) . ونعم بالله فلا خلاف في ذلك ، ولكن ماذا يعني تكرارها ثانية قبل الباب الاول ، غير الاصرار في تأكيد ارادة الاحزاب الدينية المسيطرة في اللجنة وفي الجمعية الوطنية ، ورغبتها في اضفاء الطابع الديني على الدستور والدولة . واذا اضفنا عبارة (بارادة الله) التي وردت في السطر الاول من المقدمة تظهر الصورة اكثر وضوحا . وحقيقة لم يوضح كاتب المسودة كيف نزلت ارادة الله وكيف تجسدت بأعضاء الجمعية الوطنية !؟

٢- في الباب الاول المادة ٧ غير موجودة ، وكذا الحال في الباب الخامس المادة ٩

٣- في المادة ١٥ من الباب نفسه يجري حشر نص(للمرجعية الدينية استقلاليتها ومقامها الارشادي كونها رمزا وطنيا ودينيا رفيعا) في وثيقة تشكل مرجعية عراقية بحد ذاتها . والمسودة التي لا تتردد في المادة الثانية من الباب نفسه في تحديد هوية الشعب العراقي "بأكثريته الشيعية وسنته" تتعمد هنا عدم التحديد لإخفاء طائفيتها فمرجعية دينية لمن ؟ لأكثريته الشيعية !؟ أم لسنته ؟ الحوزة الدينية في النجف أم قم ؟ الناطقة أم الصامتة ! السيستاني الحائري . خامنئي . بشير النجفي ، بغض النظر عن جنسيتهم في وثيقة عراقية ! ائمة اهل السنة وفقهاؤهم ؟ وماذا عن المرجعيات الدينية للاديان والطوائف الأخرى ؟ ان هذا الاقحام يمهد لمرجعية أخرى غير الدستور لتكون فوقه ، لا فرق ان كان اسمها ولاية الفقيه أو مجلس قيادة الثورة ! وهذا يسيء اليها ، كما حصل في الانتخابات ، حين جرى استغلال مرجعية السيستاني الشيعية وتجييرها لصالح طرف محدد ، وفي الوقت نفسه يفرغ الدستور من معناه ومحتواه . ولسنا بحاجة الى تجربة جديدة في اقحام الدين بالدولة فيفسد الأثنان معا ، وفي تاريخنا البعيد والقريب عبرة لمن يعتبر !

٤- والملاحظات اعلاه تنطبق ايضا على المادة ١٦ حول العتبات المقدسة ، فهي غير محددة ، عمداً ، لأخفاء الطابع الطائفي للمسودة ، فالعتبات المقدسة لدى أية طائفة ؟ وماهي ؟ خاصة وان هناك وقفاً شيعياً ووقفاً سنياً ! فضلا عن الكنائس والاديرة وسوى ذلك من الاماكن المقدسة للاديان والطوائف العراقية المتنوعة.

٥- في الباب الثالث ، الذي يسمى خطأ مؤسسات الحكومة الاتحادية ، وهي ليست كذلك ، بل "مؤسسات السلطة في الدولة الاتحادية" ، مثلما حددت بصواب في (المادة ١ ، والمادة ٢) في الباب الثالث نفسه ، فيشير النص بصواب : "تتألف السلطات في الدولة العراقية من .... وتتألف السلطة التشريعية في الدولة العراقية من ..." . وفي هذا الباب وبعد ان ينتهي من "الفصل الاول : السلطة التشريعية" توقعنا ان يأتي "الفصل الثاني : السلطة التنفيذية" ، ثم "الفصل الثالث : السلطة القضائية" ، ولكن هذا لم يحدث . لنجدها مذكورة في الباب الخامس ، وهو الذي يتعلق بالضمانات الدستورية !

٦- في الباب الخامس / الفصل الثالث / السلطة القضائية المادة ٤ و٥ متداخلتان .

٧- الباب السادس : من الضروري ، والحال يتعلق بالدستور أي القانون الاساسي للدولة ، ان يتم استخدام عبارات ومفاهيم وتصنيفات موحدة ومحددة ودقيقة ، وهذا من السمات البديهية للنص الدستوري القانوني ، بدلا من تركها مشوشة غير واضحة وعرضة للاجتهاد والاختلاف ، مثل ماجاء في المادة الاولى - ب وكذلك ج حيث ورد : يقر تعديل "المواد غير الاساسية" ، في حين لا يوجد اي باب او فصل او مادة تحت عنوان "المواد غير الاساسية" ، برغم ان كلمة "الاساسية" وردت مرتين ، ولكنها في كل مرة مع كلمة أخرى مختلفة ، ليس من بينها "المواد" . الاولى في الباب الاول "المبادىء الاساسية" ، والثانية في الباب الثاني "الحقوق الاساسية" وهما في كلا الحالين ليسا "المواد الاساسية" ولا "المواد غير الاساسية".

ان صياغة المسودة في أغلب فقراتها مشوشة ومربكة وتولد القناعة بأن الجهة التي تولت صياغتها ليس فيها شخص له خلفية قانونية ، وللمقارنة والتأكد تكفي نظرة عابرة للمسودات الاخرى التي اشرت اليها لتعزيز هذه القناعة .

وهناك ملاحظات اخرى ذكرها عدد من الاساتذة الكتاب الذين انتقدوا وهي تتعلق بتقييدها الحريات وفقا لأحكام الاسلام ، وربط حقوق المرأة بالشريعة الاسلامية ، التي حذرت منظمة مراقبة حقوق الانسان في بيان صدر بتاريخ ٢٨ تموز من التجاوز عليها وطالبت بوضع ضمانات لهذه الحقوق . ولكن طالما ان اللجنة الدستورية لم تنته بعد من تقديم مسودتها الى الجمعية الوطنية فلا بأس من الانتظار ، وحينها ستكون لنا كلمة.

الدستـــور في ثقافـة المجتـــمع المدنـــي

قاسم علوان

تنطلق ثقافة المجتمع المدني وتنشط مع انطلاقة الحريات العامة وتشكيل مؤسسات الدولة وبناها التحتية الأخرى، في ظل دولة القانون كما يفترض أن يكون ذلك، لكن انبثاق فكرة تأسيس منظمات المجتمع المدني واتساعها في مجتمعنا في الوقت الحاضر، جاء بشكل مغلوط كما لمسنا احياناً، إذ التبست مع هموم ومشكلات أخرى تعانيها بنيتنا الاجتماعية، وذلك بعد التغيير السياسي الكبير الذي حصل في حياتنا تحت شعارات جذرية من مثل (الحرية والديمقراطية والتعددية) تلك الشعارات التي بدأت تلهج بها القوى السياسية القديمة والجديدة، التي نشطت بعد سقوط النظام السابق والاحتلال.. بجانب بروز تنظيمات ومليشيات مسلحة أخرى وبأجندة مخيفة! وحسابات خاصة غامضة، أحيانا مختلفة مع الجميع! وأوشكت أن تجهض العملية السياسية (الانتخابات) التي نجحت كهدف الى حد ما. بجانب كل ذلك وبرغم كل ذلك التناقض في المشهد السياسي العراقي وخطورته الى هذه اللحظة، ظهرت هذه التنظيمات المدنية الكثيرة تحت يافطة (منظمات المجتمع المدني) وبأهداف وغايات مختلفة ومتنوعة ايضا، للأسف حتى أن بعضها لا يعرف ماهية (منظمة المجتمع المدني) أو وظيفتها أو حتى تعريفها، ولكن بالضرورة سيكون أغلبها يدعو الى نشر ثقافة المجتمع المدني الحقيقية فيما بعد، برغم جهل الكثير ما تعنيه هذه الثقافة! ولكن لا بأس.. يمكن أن يتعلم الجميع من التجربة.

(المجتمع المدني) بالتأكيد هو المفهوم المقابل المعارض في الثنائية الفلسفية المفترضة للمفهوم السابق عليه (المجتمع المحلي) في سلسلة الثنائيات الجدلية في المنطق الفلسفي كما هو معروف. والمقصود هنا بالمجتمع المحلي هو البنية الاجتماعية المحلية التقليدية الراسخة بالعقائد والأعراف والتقاليد، التي تعني أنها مكونة من ناس حقيقيين (أصلاء) والرابط الذي يوحد أفراد هذه المجتمعات هو العواطف الإنسانية المحضة (كالحب والشرف أو الكبرياء أو الإحساس المطلق بالولاء والتعصب لها) هذه المجتمعات (أو التجمعات) سواء اكانت عائلات أم جماعات دينية أم جماعات تحددها التقاليد العرقية العشيرة مثلا (منها نستمد هويتنا، وإحساسنا بالانتماء لمجتمع ما، والالتزام بنموذج أخلاقي يوحي لنا بالنهج الذي ينبغي أن تسير عليه حياتنا) هذا ما تقول به ثقافة المجتمع المحلي.

يقول علماء الاجتماع ان هناك ثلاثة دوافع أو أنماط لاإرادية تحدد القدرات البشرية، وتتجلى في طبيعة الإنسان الفرد هي (العقل، والمنفعة المادية، والعاطفة) ومن ثم ستنعكس أو تتمدد هذه الدوافع الى أنماط أخرى عامة مناظرة لها في البنية الاجتماعية هي (الدولة، والسوق، والمجتمع المحلي) كل نمط منها يختص بتعظيم قيمة محددة وتفضيلها على القيم الأخرى، وهذه القيمة هي مثلا تكافؤ الوضع القانوني الذي يشمل الحقوق والواجبات في حالة الدولة التي تقابل العقل عند الفرد، هذا أولا، وثانيا حرية الاختيار في ما تتيحه أنظمة السوق.. أو في ما يتعلق بالمصلحة والمنفعة الخاصة عند الفرد أيضا، أما ثالثا فهو الهوية والحفاظ عليها من خلال التضامن والولاء في حالة المجتمعات المحلية أو (العاطفة..)

وفي حين أن للعدالة أهميتها في كل من الأنماط الثلاثة المكونة للبنية الاجتماعية. يختلف معنى العدالة الفعلي اختلافا كبيرا في كل منها، ففي حالة الدولة الحديثة تكون سمة العدالة هي مدى ضمان هيئات الدولة الحقوق ووضعها موضع التنفيذ. وهي في الغالب حقوق المواطنين المتكافئة في ظل الدستور ومبدأ حكم القانون المدني. ولكن على العكس من ذلك نجد أن عدالة السوق تؤكد منح الشركاء في التعاملات حق الحصول على ما اتفقوا عليه فيما بينهم من تعاقدات دخلوها طواعية بغض النظر عما تسببه للآخرين من إجحاف أو ضرر. وأخيرا فان العدالة في المجتمعات المحلية هي معيار يحدد تبعا لمقاييس الحاجة المعترف بها، وتتم مناشدة أفراد المجتمعات المحلية أن يهبوا لمساعدة الأفراد الذين هم بحاجة الى عون، حتى ان لم يكتسبوا الحق في تلقي هذه المساعدات، حيث تقرر الجماعة المحلية تبعا لمعاييرها وتقاليدها من هو الذي بحاجة مشروعة للمساعدة.

الهدف من هذه الاستفاضة الجانبية في (علم الاجتماع) هو لأجل فهم افتراضين متصلين على علاقة وثيقة بما سبق عرضه، الأول هو أن اتخاذ التدابير الخاصة بالنظام الاجتماعي بهدف الاستقرار، لا يتوقف على نمط واحد بمفرده من تلك الأنماط الثلاثة أي (الدولة والسوق والمجتمع المحلي) معنى هذا أن أي تصميم أحادي المنحى يميل الى تجاهل المساهمات التي يقدمها مكونو النظام الاجتماعي ، يؤدي الى القضاء على ذلك التصميم الاجتماعي المفترض. أما الافتراض الثاني فهو أنه لا سبيل الى الاعتماد على تركيبة تضم أي نمطين من هذه الأنماط الثلاثة المتعارضة واستبعاد ثالثهما. فنحن بحاجة الى أسس نظام اجتماعي بتصميم جديد يقر هذه الأنماط الثلاثة جميعها مع بعض، أي مجتمعة في خلطة أو صيغة مركبة تمنعها من التقويض أو القضاء على بعضها. عملية الخلط هذه وضبطها ضبطا دقيقا في إطار متوازن معقد بالضرورة ستفرض على كل نمط منها أن يعي حاجته الى النمطين الآخرين معا، وهذا ما تدور حوله موضوعة المجتمع المدني وثقافته، بما فيها فكرة كتابة الدستور التي تنبني أصلا على فكرة الفصل بين تلك المكونات الثلاثة أولا، (الدولة و السوق، والمجتمع المحلي) ومن ثم الجمع بينهم مرة أخرى!!

إذن أن مفهوم ثقافة المجتمع المدني ونشر مفرداته يقومان على مراقبة العلاقة في ذلك التوازن الدقيق بين تلك الأنماط أو المكونات الثلاثة، التي يسعى كل نمط منها الى فرض هيمنته في حالة إطلاق حرية العمل له أو شعوره بانعدام المراقبة، وانفلاته من القيود التي يسعى النظام الاجتماعي المدني الى فرضها عليه من خلال مواد الدستور واستقلالية القضاء.

فثقافة المجتمع المدني تعني الوقوف بوجه كل أشكال تدخل الدولة أولا في نواحي الحياة التي ليس من اختصاصها، كما تجسد ذلك في سلطة الأنظمة الشمولية، اذ أن تلك الدولة في حالة بسط هيمنتها مثلا تسعى الى أن تكون تلك المنظمات التي تسمى (منظمات المجتمع المدني) جزءا من سياستها وبسط نفوذها، كما لا حظنا ذلك في سياسة النظام السابق المعروفة بالتدخل في عمل الأجهزة القضائية، وأيضا في آلية عمل السوق بحيث تحولت بعض أجهزة الدولة في بعض الفترات الى (دكاكين!)

كما يعني نشر ثقافة المجتمع المدني مراقبة توسع حلقات النشاط الحر للسوق ثانيا، فهذا الأخير وعندما يشعر بالحرية وانعدام القيود والمراقبة والقوانين التي يمكن أن تحد من نشاطه، سواء من قبل الدولة أم من تنظيمات المجتمع المحلي، فمن المعروف أن السوق يسعى الى امتصاص كل السلع والخدمات حتى القيم المعنوية، ويجعل منها سلعا قيد التداول قابلة على البيع والشراء على وفق مبدأ العرض والطلب وما يتيحه نظام اقتصاد السوق غير المقيد. بالتأكيد أن منظمات المجتمع المدني المعنية بثقافة المجتمع المدني الجديد سوف تقف ضد ذلك التوسع، وتوجه الأنظار من قبل أجهزة الدولة المعنية أو الجهات الرقابية الأخرى حتى لو كانت من المجتمع المحلي نفسه لحظر تداول سلع أو خدمات معينة كانت غير قابلة على التداول في زمن ما أو من المحظورات في ذلك السوق الذي يسعى الى الانفلات والتوسع دائما باتجاه الربح والمنفعة..!

ثالثا، إذ أن الاندفاع في نشر ثقافة المجتمع المحلي ومفاهيمه التي غالبا ما تكون قديمة وثابتة، والترويج لتداولها، أو محاولة فرضها على الآخرين باعتبارها ثقافة سائدة أو (مقدسة) وبالتأكيد أن هذا النوع من الثقافة المحلية في أي نظام اجتماعي ليس واحداً، بل هو متعدد ومتنوع، ومرهون بتعدد مكونات المجتمع العرقية والدينية والطائفية.. فهي ثقافة محلية خاصة بكل مكون أو عنصر أو طائفة أو عرق من مكونات النظام الاجتماعي الموجود على الأرض، كل بشكل مستقل عن الآخر. وبالتالي قد يقود التبشير بثقافة محلية ما الى التصادم أو التعارض بثقافة محلية أخرى، وهذا ما يضر بعملية التوازن الاجتماعي ويجعلها قلقة الى حد ما، فالاندفاع في ذلك الاتجاه، والغلو في رفع الشعائر والرموز المحلية، التي قد تكون مقدسة عند بعضهم، أو في ممارسة الطقوس الدينية أو الطائفية، والانفراد علنا بتلك الممارسات باعتبار (إننا أغلبية) سواء لتأكيد الهوية ام الخشية عليها من التغييب، و المبالغة بذلك الحضور، يضر بثقافة المجتمع المدني ويتناقض معها بكل المستويات.

هذا المبحث في بعض من مفاصله هو عبارة عن قراءة لبعض الأفكار التي جاءت في دراسة بعنوان (نحو فهم دقيق لسياقات المجتمع المدني) لكلاوس أوفه كانت منشورة في مجلة (الثقافة العالمية) الكويتية العدد ١٠٧ في آب ٢٠٠١ لذا اقتضت الإشارة.